

## حبس انفرادي

عمرو حمزاوي



السبت 23 يوليو 2016 02:07 م

ربما هي شهادات الضحايا التي تتناقلها شبكات التواصل الاجتماعي، ربما هي الملاحظات الصادمة التي يعود بها ذوو الضحايا بعد الزيارة وراء الأسوار، ربما هي روايات الأصدقاء عن أحوال بعض من اشتركوا معهم في الاحتجاج السلمي وانتهى بهم الحال إلى حرية مسلوقة واتهامات معدة سلفا ومصير غير معلوم.

تعددت وجوه الضحايا من المحامي عصام سلطان إلى المحامي مالك عدلي، من أحمد ماهر إلى علاء عبدالفتاح وغيرهم ممن سلبت حريتهم بفعل قانون جائر، من الصحفي هشام جعفر إلى الصحفيين عمرو بدر ومحمود السقا اللذين يتواصل تجديد حبسهم الاحتياطي دون اقتراب لتغيير أو نهاية، من أحمد ناجي إلى إسلام البحيري وآخرين من القابعين وراء الأسوار لتمسكهم بحرية الإبداع وحرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي.

تعددت الوجوه، وتواترت الشهادات الشخصية والروايات المتناقلة عن تعرض بعضهم للحبس الانفرادي ولانتهاكات أخرى لحقوقهم الأساسية ولكرامتهم الإنسانية ولصنوف من العاملة غير اللائقة من التريض المنوع إلى الدواء الغائب. تعددت وجوه الضحايا من أصحاب الأسماء المعلومة للرأي العام، واستطلت أيضا القوائم التي تحمل أسماء لضحايا غير معروفين سوى لذويهم وللمنظمات الحقوقية التي توثق معاناتهم داخل السجون وترصد توسع الأجهزة الأمنية في استخدام الحبس الانفرادي كأداة عقابية ضد بعض من ساقتهم السياسة أو ساقهم الاحتجاج السلمي إلى سجون جمهورية الخوف.

\* \* \*

تنوعت الأسباب التي دفعتني للقراءة عن الحبس الانفرادي، عن المعاناة النفسية والجسدية التي يلحقها بالضحايا، عن ارتباطه الوثيق شأنه شأن جرائم التعذيب بطبيعة السلطوية المصرية واليد القمعية التي تطلقها على المواطن والمجتمع لنشر الخوف وفرض الصمت. الحبس الانفرادي هو عقاب كسر إرادة الأحرار وإذلال المعارضين السلميين الذين يواجهون القمع بهتاف الحناجر، والظلم بالالتجاء إلى القضاء احتراماً لسيادة القانون التي تعصف بها السلطوية، وحجب الرأي الآخر بالتمسك باستقلالية الكلمة ورفض استتباعها لحاكم أو حكومة أو مصالح اقتصادية ومالية وإعلامية متحالفة معه.

لتعرض ضحايا القمع والظلم والانتهاكات في مصر لعقاب الحبس الانفرادي سوابق قديمة وحديثة. ووثقت شهادات شخصية ومعالجات أدبية وكتابات لمؤرخين لإمعان الأجهزة الأمنية في كسر إرادة المعارضين من خلال إلحاق الحبس الانفرادي بصنوف أخرى من الانتهاكات والتعسف. ولم يفلح أبدا انضمام مصر إلى العهود الدولية لحقوق الإنسان في الحد من تورط الحكومات المتعاقبة في التوظيف العقابي للحبس الانفرادي، علما بأن العهود الدولية تقصره على الجرمين شديدي الخطورة الذين يخشى منهم جسديا ونفسيا على غيرهم.

أدرك فداحة أوضاع حقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث الماضية، وكارثية العديد من الجرائم التي تراكمت منذ 2013 من القتل خارج القانون والتعذيب إلى الاختفاء القسري. أدرك أيضا مقدار العمل الشاق الذي يضطلع به المدافعون عن الحقوق والحريات وهم يلهثون وراء تجديد مستمر للحبس الاحتياطي وإجراءات تقاضى ترد عليها علامات استفهام مختلفة ومختفين لم يستدل بعد على أماكن احتجازهم وضحايا تعذيب منهم من فقد حياته بسبب وحشية الجلاد. أدرك كل ذلك جيدا، ويوما ما سيلقى المدافعون عن العدل ورفع الظلم وإيقاف الانتهاكات العرفان المجتمعي الذي يستحقه عملهم الشاق.

غير أن فداحة الأوضاع وكارثية الجرائم لا تبرران تجاهل انتهاكات كالحبس الانفرادي أو الصنوف الأخرى لإنزال العقاب وكسر الإرادة. فعظمة النزائين لها من القسوة ما يبرر رفع الصوت تنديدا بها، شأنها شأن عزل بعض المسلوقة حريتهم عن غيرهم من القابعين وراء الأسوار بمنعهم من النشاط الجماعي وشأنها شأن عزلهم عن ذويهم بإلغاء الزيارات المقررة قانونا لذويهم وقطع سبل تواصلهم مع العالم الخارجي.

ليست أهمية الانتصار لحقوق وكرامة القابعين وراء الأسوار بأقل من المقاومة الشاقة لكل الممارسات والإجراءات القمعية التي تتسبب في سجن أعداد كبيرة من المصريين والمصريين أو من الجهد الشاق المبذول في الاشتباك مع نظم التقاضى لانتزاع ولو شئ من العدل ورفع الظلم.

\* د. عمرو حمزاوي أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة الأميركية وعضو سابق بمجلس الشعب.